

الإشاري :

التاريخ :/...../.....

قرار رئيس اللجنة العليا لشبكة ليبيا للتجارة (وزير الاقتصاد والتجارة)

رقم (3) لسنة 2023 ميلادي

بشأن إنشاء نقطة الاستعلام لتسهيل التجارة الخارجية.

وزير الاقتصاد والتجارة - رئيس اللجنة العليا،

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ، 8/3/2011 ميلادي وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 ميلادية.
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة في 10 مارس / 2021م، بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى القانون رقم (81) لسنة 1970 ميلادية، بشأن الموانئ وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 1980 ميلادية، بشأن النظام الوطني للمعلومات.
- وعلى القانون البحري الليبي وتمتعلاته.
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 2000 ميلادية، بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2005 ميلادية، بشأن المصارف وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2010 ميلادية، بشأن الجمارك ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (22) لسنة 2010 ميلادية، بشأن الاتصالات.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادية، بشأن النشاط التجاري واللوائح التنفيذية الصادرة بمقتضاه.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2012 ميلادية، بإصدار الأحكام المنقحة للتصدير والاستيراد.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (128) لسنة 2008 ميلادية، بإنشاء مركز تنمية الصادرات.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (251) لسنة 2019 ميلادية، بشأن إصدار لائحة تأمين الحركة الملاحية من وإلى الموانئ الليبية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (235) لسنة 2021م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (681) لسنة 2021م، بشأن إعادة تنظيم شبكة ليبيا للتجارة.
- وعلى قرار اللجنة العليا رقم (1) لسنة 2022م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لشبكة ليبيا للتجارة.
- وعلى مشروعات لوائح تنظيم التجارة الخارجية في دول ليبيا.
- وعلى ما عرضه رئيس مجلس الإدارة لشبكة ليبيا للتجارة بصفته إشاري رقم (23/426/03/01) المؤرخ في 2023/06/18م.
- وعلى مساندة وتشجيع المصلحة العامة.

ق ر

مادة (1)

بشأن بموجب أحكام هذا القرار وحدة تعامل رقمي تُسمى (نقطة الاستعلام لتسهيل التجارة الخارجية).

مادة (2)

تهدف نقطة الإستعلام لتسهيل التجارة الخارجية المنشأة بموجب المادة الأولى من هذا القرار لتحقيق إلى ما يلي:

- التعرف على العوائق التي تواجه الموردين والمصدرين لإنجاز معاملاتهم التجارية.
- تلقي الاستفسارات والمقترحات الخاصة بتطوير الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات والموافقات المعمول بها في مجال التجارة الخارجية.
- تزويد أدوات مزاولي النشاط التجاري بحكامة القوانين واللوائح والقرارات والمناشير والتعليمات الصادرة في مجال تنظيم الإستيراد والتصدير والعبور إلكترونياً.
- تسهيل وصول المتعاملين التجاريين للحصول على التشريعات والقرارات الصادرة في مجال التجارة الخارجية وتحديثها.
- تقديم الدعم التقني والإرشادات الفنية للمتعاملين عبر نقطة إستعلام رقمية موحدة.
- توفير المعلومات والبيانات والتقارير المسبقة لأجل تمكين وزارة الإقتصاد والتجارة والجهات المعنية من اتخاذ ما يلزم لإزالة قيود أسباب السلع.
- مواكبة التطورات الدولية المعمول بها في مجال تسهيل عمليات وإجراءات التجارة الخارجية.

مادة (3)

وفقاً لما نصت عليه الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية في مجال تسهيل وتيسير التجارة تتولى نقطة الإستعلام

تسهيل التجارة الخارجية المنشأة بالمادة الأولى من هذا القرار إلى ما يلي:

- 1- نشر القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للتجارة الخارجية، وملخصاتها باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- الرفع من مستوى أسباب السلع وتطويرها من وإلى ليبيا.
- 3- معرفة المعوقات التي تواجه المتعاملين والجهات ذات العلاقة بشكل يومي ومستمر من خلالها.
- 4- ترسيخ وتيرة التواصل بين الجهات المعنية بمعاملات التجارة الخارجية والمتعاملين من خلالها.
- 5- رفع مستوى ترسيخ مستوى الشفافية للجهات ذات العلاقة بمعاملات التجارة الخارجية والمتعاملين.
- 6- نشر الإتفاقيات والمعاهدات ومنذكرات التفاهم الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة والمصادق عليها في مجال التجارة لدولة ليبيا.
- 7- نشر التعليمات والمناشير الصادرة من الجهات المعنية بتيسير العمليات والإجراءات الجمركية في مجالات الإستيراد والتصدير والعبور والمعمول بها في مختلف المنافذ.
- 8- نشر الإجراءات والمستندات المطلوبة أثناء القيام بعمليات الإستيراد والتصدير وإعادة التصدير، وتجارة العبور من وإلى دولة ليبيا.

- 9- نشر إجراءات وضوابط ومعايير الصحة الحيوانية والصحة النباتية في دولة ليبيا بما فيها قوائم الأفات الزراعية والأمراض الوبائية وتحديثاتها، وفق المتغيرات العالمية.
- 10- نشر الإجراءات والمستندات المطلوبة من سلطات الموانئ والمطارات والمنافذ البحرية، وكذلك التوجيهات الصادرة عنها في عمليات الاستيراد والتصدير وتجارة العبور، والعركمة اللوجستية والملاحية المرتبطة بها في حال صدورها.
- 11- نشر المواصفات القياسية الليبية والمعتمدة للمنتوجات والسلع عند الاستيراد والتصدير وتشمل بيانات إسم ورقم شكل مواصفة ومجال تطبيقها وتحديثاتها ككل ما دعت الحاجة..
- 12- نشر قوائم السلع المحظورة والمقصور إستيرادها وتصديرها والقرارات والتعميمات والمنشورات الصادرة عن الجهات المختصة المنظمة لها في دولة ليبيا والقرارات المنظمة لها.
- 13- نشر قوائم الشركات العاملة في مجال التفتيش والمعتمدة من المركز الليبي للإستعداد.
- 14- توفير المعلومات والتقارير المسبقة والمتعلقة بمعاملات الإستيراد والتصدير والعبور وتقديم التوصيات حيالها، لمتابعة الربط الفني والتكامل التقني، واستقبال أي مقترحات ترد إليها.
- 15- لبيت إجراءات يتم إتخاذها من طرف الجهات المعنية والجهات ذات الاختصاص في مجال تنظيم التجارة الخارجية بدولة ليبيا.

مادة (4)

يكون لشبكة ليبيا للتجارة ومن خلال نقطة الاستعلام تسهيل التجارة الخارجية لتلقي الاستفسارات وإعداد الردود وتقديم التقارير والتوصيات الدورية لفرض تسهيل وتطوير معاملات التجارة الخارجية وتطويرها، وإحالتها إلى وزارة الإقتصاد والتجارة، والجهات ذات الاختصاص كلما دعت الحاجة.

مادة (5)

تتدار نقطة الاستعلام تسهيل التجارة الخارجية بلجنة فنية يصدر بها قرار من رئيس اللجنة العليا (وزير الإقتصاد والتجارة) وتحدد اختصاصاتها بناء على عرض من رئيس مجلس إدارة شبكة ليبيا للتجارة، ويكون اللجنة الفنية مهمة الإشراف المباشر على إدارة وتشغيل نقطة الاستعلام وإعداد التقارير الدورية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

مادة (6)

المستحق لمرء

مادة (6)

على الجهات والمؤسسات المحلية المختصة بمعاملات التجارة الخارجية والوارد أدناه التعاون مع شبكة ليبيا للتجارة من أجل توطيق نقطتي الاستعلام لتسهيل التجارة المنشأة بهذا القرار، وتزويد النقطتين بالبيانات والوثائق والمعلومات اللازمة لعملها.

- 1- وزارة الإقتصاد والتجارة.
- 2- مصلحة الموانئ والنقل البحري.
- 3- مصرف ليبيا المركزي.
- 4- المصارف التجارية العاملة في ليبيا.
- 5- مصلحة الجمارك.
- 6- إدارات الشركات المشغلة للموانئ.
- 7- إدارات المنساقق الحدودية.
- 8- المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية.
- 9- مركز البحوث الصناعي.
- 10- مركز الرقابة على الأغذية والأدوية.
- 11- المركز الوطني للصحة الحيوانية.
- 12- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- 13- المركز الليبي للاعتناء بشركات التفتيش.
- 14- مركز الوقاية والحجر الزراعي.
- 15- مركز تلميع الصناديق.
- 16- غرف التجارة والصناعة والزراعة.
- 17- غرف الملاحية البحرية.
- 18- أية جهات مختصة بمعاملات التجارة الخارجية في ليبيا.

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الممتيين بأحكامه وضعه موضع التنفيذ.

سعيد عبد المطلب بوشيخة
وزير الإقتصاد والتجارة/المكلف

رئيس اللجنة العليا لشبكة ليبيا للتجارة



1434

2012

1

6

1

1

1

1

1

1

1

1

1

1

1

1